جمهورية مصر العربية

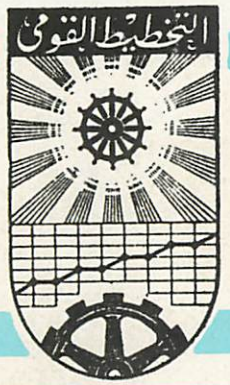

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٥٥٣)

تجربة التخطيط وتطور الاقتصاد العمانى

١٩٧١ ـ ١٩٩٠

اعداد

الدكتور/ عبد الفتاح محمد حسين

سبتمبر ١٩٩٢

= = = = = = = = =

تجربة التخطيط وتطور الاقتصاد العمانى
١٩٧١ ـ ١٩٩٠

اعداد

الدكتور عبدالفتاح محمد حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــــديـــــم

منذ ان تولى جلالة السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم تركـــزت الجهود نحو بناء دوله عصريه فى عمان. وقوام ذلك يكمن في بداية اخـــراج الاقتصاد الوطني من الجمود والتخلف الى مراحل النمو والانطلاق.

ونظرا لان الدوله هي المتلقي لاكبر جزء من الدخل القومي نتيجـــة استحواذها على عوائد النفط التي تشكل معظم هذا الدخل، فان الـــدور الحكومي كان اساسيا منذ بداية عملية التنميه، مما ادى الى مركزيـه ادارة هذه العمليه ، وبالتالي اصبح اسلوب التخطيط هو المنهج الضروري والحتمـي لتحقيق التنميه المرجوه.

ولكن مايلفت النظر في تجربه التخطيط العمانيه انها قامت علـــى دعامتين واستطاعت ان تحتفظ بالتوازن بينهما . فمن ناحيه اعتمدت علـــى التدخل المباشر من الدوله من خلال الانفاق الحكومي بحيث استطاعت الى جانـب دفع التنميه في القطاعات الاقتصاديه المختلفه ان تكشف جهودها في بنـــاء رأس المال الاجتماعي بانشاء قطاعات البنيه الاساسيه التي لم تكن موجـــوده اصلا. ومن الناحيه الاخرى استطاعت عن طريق اساليب التخطيط التاشيـــري ان تتدخل بصورة غير مباشره لتدفع بجهود القطاع الخاص نحو مزيدا مـــن المشاركه في عملية التنميه ليس من الناحيه الكمية فقط ولكن ايضا مـــن الناحيه النوعيه ، مما انعكس على ايجابية دور هذا القطاع مقارنة بـــدوره في كثير من البلدان الناميه.

ولقد نشأت فكرة هذه الدراسه من كون ان هناك ندره نسبيه فـــي الكتابات التي تؤصل لهذه التجربه بالاضافه الى ان جل ماكتب اما تطغـــى عليه الجزئيه بحيث يتناول هذه التجربه من منظور التعرض لقطاع اقتصـــادي معين او خطة خمسيه معينه، واما يتسم بالوجه التوثيقي دون التعـــرض بالتحليل للجوانب المختلفه والربط بينها والخروج بنتائج محدده تلقـــي الضوء على العلاقه بين العمليه التخطيطيه وعمليه التنميه الاقتصاديـــه والاجتماعيه .

وانطلاقا مماسبق يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسه في محاولة تحليل الجوانب المختلفه لهذه التجربه وماتحقق لها من ايجابيات بغية تعميقها وما انطوت عليه من سلبيات وماوراء ذلك من مشكلات واسباب بما يمكن من اقتراح الوسائل المناسبة للتغلب على هذه المشكلات بالصورة التي تنعكس في النهايه على تعظيم مردود الجهود التنمويه المبذوله.

وبناء على ذلك فان الدراسه تتكون بالاضافه الى المقدمه والخاتمه من ثلاثة فصول. فيتعرض الفصل الاول منها الى التطور التاريخي للاجهزه التخطيطيه باعتبار ان الاطار المؤسسي هو من اول واهم شروط نجاح عمليه التخطيط.

ويتناول الفصل الثاني المراحل التخطيطيه المختلفه والتي قسمت على اساس فترات الخطط الخمسيه المتعاقبه باعتبار ان كل خطه تمثل مرحله من مراحل تطور الاقتصاد العماني لها معطياتها وظروفها الخاصه. فيتعرض هذا الفصل الى اهداف كل خطه وكيفية صياغتها ثم ماتضمنته هذه الخطه من سياسات ومدى مناسبة هذه السياسات لتحقيق تلك الاهداف.

اما الفصل الثالث فيقدم تحليلا لبعض المؤشرات الرئيسيه التي تقدم تقييما للاداء الاقتصادي الذي حدث في ظل عملية التخطيط، فيقسم هذه المؤشرات الى مجموعتين: الاولى تضم المؤشرات الاقتصاديه، اما الثانيه فتضم المؤشرات الاجتماعيه.

وبالرغم من ان هذه الدراسه تغطي بصفه عامه الفتره ١٩٧١ - ١٩٩٠ والتي بدأت بمرحلة الاعداد للتخطيط (٧١-١٩٧٥) وانتهت بنهاية الخطة الثالثه (٨٦-١٩٩٠) ، الا انها امتدت في فصلها الثاني لتتناول الفتره حتى ١٩٩٥ والتي تشمل مرحلة الخطة الخمسيه الرابعه (٩١-١٩٩٥)، ذلك انه وبالرغم من عدم امكانية التعرض لتقييم الاداء الاقتصادي في ظل هذه الخطة التي مازالت في طور التنفيذ، الا انها تمثل مرحله من اهم مراحل العمليه التخطيطيه، فلقد شكل اسلوب اعدادها - كما سيتضح من الدراسه - قفزه نوعيه على طريق تطوير العمل التخطيطي بالسلطنه ، وبالتالي كان من المناسب التعرض لها في معرض تناول التطور التاريخي للعمليه التخطيطيه.

وتعتمد الدراسه على اتباع الاسلوب الاحصائي في معظم الاحوال والاسلوب الوصفي في احيان اخرى لعقد المقارنات مع الادبيات والدراسات المختلفه التي تعرضت لجوانب تتصل بهذه الدراسه ، هذا مع ملاحظة ان درجة تفصيل وعمق التحليل في المواضع المختلفه تتناسب مع درجة توافر المعلومات والبيانات الاحصائيه سواء من حيث الكم او من حيث النوع، اذ ان ندرة البيانات في بعض الاحيان قد شكلت قيدا رئيسيا على عملية التحليل والمقارنة.

وفي هذا المجال اعتمدت الدراسه على اصدارات الجهات والوزارات المعنيه والبيانات المنشوره وغير المنشوره، علاوه على الدراسات المختلفه التي اعدت في مجالات التخطيط والتنميه وعلى صله بالجوانب التي تناولتها الدراسه.

ويأمل الباحث ان تكون هذه الدراسه لبنه في محاولات التاصيل لتجربه من تجارب احدى الدول الناميه في مجال عمليه التخطيط من اجل التنميه، علاوه على اثرائها لمكتبه التخطيط بالمعهد حيث تقدم للباحثين المعلومه عن بعض جوانب الاقتصاد العمانى والذى ربما لم يتطرق له الا القليل من الباحثين.

والله ولي التوفيق ،،،

الباحث

محتويـــات الدراســـه

الموضوع	الصفحه
تمهيد :	أ
الفصل الاول :	
التطور التاريخي للاجهزه التخطيطيه	١
الفصل الثاني :	
مراحل تطور العمليه التخطيطيه	٦
٢ ـ ١ مرحلة الاعداد للتخطيط (١٩٧١ ـ ١٩٧٥)	٦
٢ ـ ٢ الخطه الخمسيه الاولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)	١٠
٢ ـ ٣ الخطه الخمسيه الثانيه (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)	١٧
٢ ـ ٤ الخطه الخمسيه الثالثه (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)	٢٣
٢ ـ ٥ الخطه الخمسيه الرابعه (١٩٩١ ـ ١٩٩٥)	٣١
الفصل الثالث :	
أهم مؤشرات الاداء الاقتصادى خلال الفتره ١٩٧١ ـ ١٩٩٠ .	٥١
٣ ـ ١ المؤشرات الاقتصاديه	٥٢
٣ ـ ١ ـ ١ الاستثمار	٥٢
٣ ـ ١ ـ ١ ـ ١ الاستثمار الحكومى	٥٥
٣ ـ ١ ـ ١ ـ ٢ الاستثمار الخاص	٦٤
٣ ـ ١ ـ ٢ الناتج المحلى الاجمالى	٧٠
٣ ـ ١ ـ ٣ الصادرات	٨٠
٣ ـ ٢ المؤشرات الاجتماعيه	٨٤
٣ ـ ٢ ـ ١ الصحه	٨٤
٣ ـ ٢ ـ ٢ التعليم	٨٧
الملخص والتوصيات	٨٩
المراجع	٩٥
ملحق احصائى	٩٨

تمهيـــــــــــــد

كانت الصوره العامه للاقتصاد العماني قبل نقطة الانطلاق فى عام ١٩٧٠ تنم عن مدى التخلف الذى كان يمسك بتلابيبه، حيث كان يتكون من ثلاثة قطاعات رئيسيه فقط، تنتج فيما بينها نحو ٩٢,٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى وهى قطاع النفط بنصيب ٦٨,٤٪ ، وقطاع الزراعه والاسماك الذى بلغت حصته نحو ١٥,٨٪ ، وقطاع التشييد والبناء بنصيب ٨,٢٪ ، فى حين بلغ نصيب الثمانية قطاعات الاخرى حوالى ٧,٦٪ فقط. ولم يكن هناك تواجد لقطاع الصناعه سوى بعض الصناعات الحرفيه بحيث بلغ نصيبها نحو ٠,٢٪ فقط من الناتج المحلى الاجمالى(١).

وقبل هذا الوقت بثلاث سنوات اى فى عام ١٩٦٧ الذى شهد بداية اكتشاف النفط كان القطاع الرئيسي فى لاقتصاد العمانى هو قطاع الزراعه والاسماك والذى كان يعتمد عليه معظم السكان، حيث تشير بعض التقديرات الى انه كان يعيش فى اوائل السبعينات نحو ٨٠٪ من العدد الكلى للسكان فى الريف(٢). والان اصبح يرتبط بالزراعه نحو ٥٠٪ من اجمالى عدد السكان بالسلطنه، ويشكل العاملون بها حوالى ٢٦٪ من اجمالى القوى العامله(٣).

وكانت الموارد الارضيه القابله للزراعه تبلغ نحو ٣٨ الف هكتار تطورت الى ان اصبحت فى الثمانينات نحو ٥١,٥ الف هكتار، والان تقدر بنحو ٨٣,٤ الف هكتار بمايشكل حوالى ٨,٢٨٪ من المجموع الكلى لمساحة السلطنه(٤).

---

(١) محسوبه حسب: الاقتصاد العماني فى عشر سنوات (١٩٧٠-١٩٨٠) - سلطنة عمان - وزارة التجاره والصناعه - مسقط بدون تاريخ ص ٢١.

(٢) علم الهدى حماد (دكتور) - بتنمية الزراعه والثروه السمكيه فى سلطنة عمان - وزارة الزراعه والاسماك - مسقط ١٩٨١ ص ٢٦.

(٣) عادل ابراهيم هندى (دكتور) - الابعاد الرئيسيه لاستراتيجية تنمية وتطوير الزراعه العمانيه - ورقه مقدمه فى الندوه العلميه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط اكتوبر ١٩٨٩ ص ١.

(٤) مشاريع الاستثمار الزراعى فى سلطنة عمان وعوامل حفز القطاع الخاص لها - غرفة تجارة وصناعة عمان - ورقه مقدمه للندوه المذكورة آنفا ص٧ ، ونفس المرجع السابق ص٤.

اما المساحه المنزرعه فعلا فبلغت حسب تقديرات عام ١٩٨٨ نحـــو ٥٤,٩ الف هكتار موزعه بين انتاج الفاكهه والخضروات والمحاصيل الحقليه بنسبـــة ٦٠,٤٪ ، ١٠,٩٪ ، ٢٨,٧٪ على الترتيب. وهكذا يتضح ان اهم مزروعات قطـــاع الزراعه العمانيه هى الفاكهه وعلى رأس هذه المجموعه يأتى انتاج التمـــور حيث تبلغ المساحه المنزرعه بالنخيل نحو ٣٥ الف هكتار بما يشكل حوالـــى ٧٥,٥٪ من المساحه المخصصه للفاكهه ونحو ٤٥,٥٪ من المساحه الكليـــه المزروعه على مستوى السلطنه(١).

وبالرغم من ان المساحه المنزرعه لاتشكل سوى ٦٥,٧٪ من اجمالـــى المساحه القابله للزراعه، الا ان امكانات التوسع فى المساحه المنزرعـــه تصطدم بمحدوديه الموارد المائيه.

فهذه الموارد تعتمد بدرجه اساسيه على المياه الجوفيه، ذلـــك ان الامطار بالسلطنه تعتبر قليله، حيث يبلغ متوسط هطولها ١٠٠ ملليمتر فـــى السنه، ويصل اقصاه فى قليل من المناطق مثل المنطقه الجنوبيه والجبـــل الاخضر وساحل الباطنه بصفه عامه فيبلغ ٣٠٠ ملليمتر فى المتوسط سنويـــا، وهناك مساحات كبيره من السلطنه لاتتمتع باى امطار(٢). لذلك فان كميـــة الامطار لاتفى بحاجة الانتاج الزراعى باستثناء منطقة صلاله.

وحسب بعض التقديرات تبلغ كمية الموارد المائيه الصالحه للاستعمـــال ذات الصفات الحاليه التى تتعلق بالتسرب والامتصاص فى سائر انحاء السلطنـــه نحو ٦٣٠ مليون متر مكعب فى العام، بينما يقدر مجموع الاستهلاك السنـــوى بحوالى ٤٣٠ مليون متر مكعب(٣).

---

(١) فيصل بن خميس الحشار - السياسه السعريه والهوامش التسويقيـــه للمنتجات الزراعيه فى سلطنة عمان - ورقه مقدمه للندوه العلميـــه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط اكتوبر ١٩٨٩ ص ٥.

(٢) عباس عبدالرحمن ابوعوف (دكتور) - السياسه الزراعيه فى سلطنة عمـــان وافاق التطوير - ورقه مقدمه للندوه العلميه الدوليه لبحث وسائـــل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط اكتوبر ١٩٨٩ ص ٣.

(٣) عادل ابراهيم هندى (دكتور) - الابعاد الرئيسيه لاستراتيجية تنميـــة وتطوير الزراعه العمانيه - مرجع سابق ص ١٤.

وبالنسبه للثروه السمكيه اكدت الدراسات والمسوحات التى تمت فى منتصف السبعينات ان الرصيد الموجود من اسماك القاع يقدر بنحو ٧٥٠ الف طن، يمكن ان يصطاد منها سنويا نحو ٣٠٠ الف طن، اما اسماك السطح والتى لايتيسر حساب رصيد لها لطبيعتها الترحاليه، فان الدراسات تشير الى احتمال وجود كميات كبيره ومايؤكد ذلك ان معدلات الصيد السنوى من السردين فقط يصل حوالى ٤٠ الف طن[١].

---

(١) عباس عبدالرحمن ابوعوف (دكتور) - السياسه الزراعيه فى سلطنة عمان وافاق التطوير - مرجع سابق ص ٦.

الفصل الاول

التطور التاريخي للاجهزه التخطيطيه

ان استراتيجية التنميه التى اتبعتها الدوله فى سلطنة عمان منذ تولى جلالة السلطان قابوس بن سعيد الحكم فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ قد وضعت فى اطار عام من المبادأه الفرديه مع ازدياد دور الدوله فى الحياه الاقتصاديه، وذلك باتباع اسلوب التخطيط باعتباره التوجيه الواعى لموارد المجتمع لتحقيق الاهداف الاقتصاديه والاجتماعيه.

وبالرغم من ان الخطط الاقتصاديه هى الاداه التى يستخدمها التخطيط فى تحقيق اهدافه - باعتبار ان الخطه تحتوى على تصور حقيقى للواقع القائم، كماتتضمن الاهداف التى يرمى المجتمع الى تحقيقها فى الفتره المقبله بالاضافه الى الوسائل والادوات المختلفه اللازمه لتحقيق هذه الاهداف - إلا انه لم تظهر اول خطه بالسلطنه الى محيط الواقع الا فى عام ١٩٧٦.

ويرجع هذا الى ان نجاح عملية وضع اى خطه باعتبارها - كما سبق القول - اداه العمليه التخطيطيه يتطلب عدة عوامل من اهمها :(١)

١ - ضروره وجود حجم كاف من البيانات والمعلومات وبالنوعيه المطلوبه لبناء الخطه. ويتطلب هذا وجود اجهزه على درجه عاليه من الكفاءه يوكل اليها جمع وتحضير هذه البيانات والمعلومات وتحقيق تدفق مستمر منها الى الجهاز التخطيطى .

٢ - ضروره وجود جهاز قادر على اتخاذ القرارات التخطيطيه سواء بان يكون تابعاللسلطه العليا فى الدوله أو يتوفر لديه الكادر الفنى القادر على اتخاذ هذه القرارات.

٣ - يجب ان يتوافر الكادر الفنى على مستوى الوحدات الانتاجيه القادر على فهم احتياجات هذه الوحدات ويكون قادرا على التعبير عنها للجهاز التخطيطى.

---

(١) عمرو محى الدين (دكتور) - التنميه والتخطيط الاقتصادى - دار النهضه العربيه للطباعه والنشر - بيروت ١٩٧٣ ص ٢٧٣.

٤ - ضرورة توافر القدره على متابعة تنفيذ الخطه باعتبار أن عملية المتابعه وتقييم الاداء ضروره من ضرورات استمرار العملية التخطيطيه.

وبالطبع لم يتوفر اى من هذه المتطلبات عند بداية النهضه الحديثه، حيث لم يكن هناك جهاز دوله عصرى بالمفهوم الحديث وبالتالى لم تكن هناك اى معلومات عن الاقتصاد العمانى.

لذلك صار العمل خلال الفتره ١٩٧٠-١٩٧٥ فى هذا المجال على محورين: اولهما محاولة انشاء قاعده للبيانات يمكن الانطلاق منها فى العمليه التخطيطيه على أن تعمق هذه القاعده باستمرار مع وضع وتنفيذ الخطط الخمسيه المتتاليه، وهذا الهدف بدأ تنفيذه عن طريق الاستعانه بالبعثات السنويه للبنك الدولى للانشاء والتعمير فى اعداد احصاءات عن الدخل القومى لعمان والتى انتهت من وضع أول تقديرات لهذا الدخل فى عام ١٩٧٤، وفى نفس الوقت كان العمل من خلال الابحاث والتقارير والدراسات المختلفه التى تقوم بها الاجهزه المعنيه بالعمليه التخطيطيه، وهذا مايقودنا الى المحور الثانى فى اطار توفير المتطلبات اللازمه للتخطيط وهو تكوين جهاز تخطيطى قادر على القيام بهذه المهمة.

ولقد مرت هذه العملية بعدة مراحل حسب التطور التاريخى سواء من حيث مراحل تطور تنظيم الجهاز الادارى للدوله - باعتبار أن الاجهزه التخطيطية جزء من هذا الجهاز - أو من حيث طبيعة الاهداف التى أنشئت من أجلها هذه الاجهزه . ولقد أخذت هذه الاجهزه فى تطورها المراحل التاليه:

أولا <u>دائرة التنمية واتخطيط</u>:

أنشئت هذه الدائره فى عام ١٩٧٠ لتحل محل مجلس الاعمار الذى كان موجودا من قبل وكانت مهمتها الاساسيه تدور حول البحث فى الوسائل المختلفه التى يمكن عن طريقها دفع الاقتصاد الى الامام.

ثانيا <u>المجلس المؤقت للتخطيط</u>:

ويعتبر هذا المجلس بمثابه تطوير لدائرة التنميه والتخطيط والذى تحول بدوره فيما بعد بموجب المرسوم السلطانى رقم ١٥لسنة ١٩٧٢ الى المجلس الاعلى للتخطيط الانمائى والاقتصادى الذى ارتبط به مركز التخطيط الاقتصادى والانمائى .

ثالثا المجلس الاعلى للتخطيط الانمائى والاقتصادى:

ويعتبر هذا المجلس أول طفره فى تطور الاجهزه التخطيطيه حيث ترأسه جلالة السلطان كما أضيفت اليه بجانب الاعباء التنمويه أعباء تخطيطيه مما أوجب انشاء مركز التخطيط الاقتصادى والانمائى يتبع هذا المجلس لتنفيذ سياساته وخططه عن طريق جهات تتبع بدورها للمركز المذكور وهى: مصلحة التخطيط والتى كان من أهم أهدافها وضع خطه خمسيه قبل نهاية أكتوبر ١٩٧٥، ومصلحة التعاون الفنى والتعمين والتى كانت مسؤوله عن الاتصال بالهيئات الدولية والاقليمية والدول الاخرى بالاضافه الى برنامج التعمين عن طريق تدريب القوى العاملة العمانية بما يتناسب مع احتياجات القطاعات المختلفة، ثم مديرية التنسيق القطاعى التى اهتمت بالتنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة باعتبار ذلك شرطا مهما لنجاح التخطيط الشامل.

رابعا هيئة التنمية العامه:

ولقد أنشات هذه الهيئه فى ١٩٧٣/٤/٢٥ بعد أن ادمج فيها مركز التخطيط الاقتصادى والانمائى وبنفس الاهداف السابقه.

خامسا وزارة التنمية:

ولقد أنشات عن طريق تحويل هيئة التنمية العامة وفقا للمرسوم السلطانى الصادر فى ١٩٧٣/١١/١٧ الى وزارة، وظلت هذه الوزارة تجمع بين الاختصاصات التخطيطية والتنفيذية معا شانها فى ذلك شان الاجهزه السابقة لها، وبالتالى كان يدخل ضمن اختصاصاتها التنفيذية قطاعات متعدده لم يكن لها وزارات مستقله مثل قطاعات الزراعه والرى والاسماك والنفط والمعادن والتجارة والصناعة والبلديات.

وتعتبر هذه المرحلة بداية الاعداد الحقيقى والجاد لتهيئة المناخ التخطيطى حيث ضمت هذه الوزارة مديرية التخطيط العام والابحاث والتى كان الهدف الرئيسى من انشائها اعداد القاعده الرئيسيه للبيانات اللازمه لاى عمل تخطيطى وذلك يتضح من خلال الواجبات المحدده لهذه المديرية طبقا للقرار الوزارى الخاص بانشائها وأهمها:

١ - القيام بعمليات المسح الاقتصادى الشامل ومتابعة الانشطه المتعلقة بها.

٢ - جمع الحقائق والمعلومات ومختلف المؤشرات حول التطورات الاقتصادية فى السلطنة والدول الاخرى.

٣ - التعاون مع دائرة الاحصاءات الوطنية فى الوزاره فى تحديد نوع الاحصاءات التى تتطلبها المراحل الانمائية المختلفه.

٤ - وضع خطط التنمية بالتعاون مع الوزارات والدوائر الاخرى.

سادسا مجلس التنمية:

أنشىء هذا المجلس بمقتضى المرسوم السلطانى رقم ٤١ لسنة ١٩٧٤ برئاسة جلالة السلطان، وهذا المجلس يعتبر آخر مرحلة فى تطور الأجهزه التخطيطية حيث تم فصل الاعمال التنفيذيه التى كانت تتولاها وزارة التنمية بجانب أعبائها التخطيطية فالغيت وزارة التنمية ووزعت اختصاصاتها التنفيذية على وزارات جديده نوعية حسب الانشطة الاقتصادية المختلفه، ثم حولت اختصاصاتها التخطيطية الى مجلس التنمية.

ويشكل هذا المجلس نقله نوعيه فى التهيئه الحقيقيه لبدأ العملية التخطيطية بوضع الخطه الخمسيه الاولى ١٩٧٦-١٩٨٠ سواء من خلال تشكيل هذا المجلس أو من خلال اختصاصاته، فلقد شكل هذا المجلس برئاسة جلالة السلطان وعضوية كل من وزير الدوله للشؤن الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير المواصلات، ووزير الصحة، ووزير التجاره والصناعة، ووزير الزراعة والاسماك والنفط والمعادن، ومندوبا عن الماليه، ثم أضيف فيما بعد الى عضويته كل من وزير شئون الاراضى، ووزير الدوله والى ظفار وذلك بالمرسوم السلطانى رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٤، ووزير التربيه والتعليم وفقا للمرسوم السلطانى رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦.

وبالنسبه لاختصاصات مجلس التنمية فلقد حددها مرسوم انشائه فيمايلى:

١ - تحديد الاهداف والسياسات العامه للتنمية الاقتصادية واقتراح السياسات والاجراءات اللازمه لتنفيذها ووضع خطط تنموية متفقه مع هذه الاهداف والسياسات العامه.

٣ - مناقشة واقرار الميزانية السنويه واحالتها الى مجلس الشئون الماليه.

٣ - تحديد أولويات مشروعات التنمية التى تقدم اليه من الوزارات والدوائر الحكوميه، والموافقه عليها قبل تنفيذها بما يكفل الالتزام بهذه الاولويات وبما يحقق تكامل المشروعات وتوافقها موضوعيا وزمنيا.

٤ - تحديد أولوية الدراسات الاستشاريه التى تقدم اليه من الوزارات والدوائر الحكوميه والموافقه عليها قبل الارتباط بها.

٥ - وضع الشروط والقواعد العامه المنظمه « للقروض » والمساهمات التى يوافق عليها المجلس ضمن الميزانية الانمائية السنويه.

٦ - الموافقه على امتيازات الحمايه التى يقترحها الوزير المختص طبقا لقانون حماية الصناعات النامية رقم ٤ لسنة ١٩٧٤، اذا ماكانت الامتيازات المقترحه تنطوى على أيه مزايا أو حقوق احتكاريه.

٧ - تنسيق أنشطة الوزارات والدوائر الحكوميه فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية.

٨ - تلقى تقارير متابعة تنفيذ المشروعات والدراسات الاستشاريه من الوزارات والدوائر الحكوميه.

٩ - اصدار تقرير سنوى عن متابعة تنفيذ خطة التنمية.

من خلال التطور السابق للاجهره التخطيطية يتضح ان الفتره ١٩٧٠-١٩٧٥ تعتبر من الفترات المهمه على طريق تطور عملية التخطيط بالسلطنه بالرغم من عدم ظهور الخطط الخمسيه بعد. ففى هذه الفتره لم يوضع الاساس لنشوء جهاز تخطيطى مناسب وقاعده من البيانات التخطيطية فحسب، وانما أمكن أيضا خلالها البدء الجاد فى انشاء البنية الاساسيه التى كان لابد منها - فى ظل عدم وجود أى بنية أساسيه من قبل - لكى يمكن الانطلاق على طريق التخطيط للتنمية وهذا مايتناوله الجزء التالى من هذه الدراسه.